إسرائيل تعتقل النائب سميرة الحلايقة في الخليل

نواب عرب يمزقون قرار «حظر الأذان» داخل الكنيست

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أشعلت مصادقة الكنيست الإسرائيلي، على مشروع قانون حظر الآذان، غضب عدد من النواب العرب في الكنيست، والذين أعربوا عن رفضهم للقرار خلال الجلسة التي عقدت الأربعاء.

ومزق النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي، أحمد الطيبي، مسودة، مشروع قانون حظر الآذان بصيغته المعدلة، معتبراً إياه بالقانون العنصري، وهي خطوة مماثلة لما قام به رئيس القائمة المشتركة النائب أيمن عودة.

وقال عودة خلال جلسة بحث القانون الإسرائيلي الذي يمنع الآذان في المساجد «لا علاقة لاقتراح القانون هذا بالضجة أو بالبيئة، لأنه قانون عنصري يندرج ضمن الملاحقة المنتهجة ضد المواطنين العرب وضد اللغة العربية وضد كل ما هو عربي».

وأضاف: «لن نحترم قانون منع الآذان كما لم نحترم قانون هدم البيوت، الآذان كان قبل العنصريين وسيبقى بعدهم جزءا من طبيعة بلادنا».

النائب العربي أحمد الطيبي يمزق مسودة مشروع قانون حظر الأذان

وصادق الكنيست الإسرائيلي، بالقراءة التمهيدية على «قانون المؤذن»، والذي يمنع بموجبه رفع الآذان عبر مكبرات الصوت في ساعات الليل وساعات الفجر، تحت طائلة فرض غرامة مالية كبيرة على من يخالفه.

ويحظر القانون المعدل استخدام مكبرات الصوت من الساعة 11 مساءً وحتى السابعة صباحاً مع فرض غرامات مالية على أي مسجد يرفض الالتزام بتطبيق القانون.

من جانب آخر اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر أمس الخميس، النائب في المجلس التشريعي عن حركة «حماس» سميرة الحلايقة، بعد اقتحام منزلها في بلدة الشيوخ قضاء الخليل.

وأكدت مصادر فلسطينية أن قوات الاحتلال اقتحمت المنزل واعتقلت النائب حلايقة، وصادرت جهاز الحاسوب الخاص بها، وفقا لما ذكرته وكالة الصحافة الفلسطينية «صفا».

وتعد هذه هي المرة الأولى التي تتعرض فيها النائب حلايقة للاعتقال.

من جهة أخرى اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر الخميس، 8 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية.

وادعت الإذاعة الإسرائيلية، أنه يشتبه في 4 منهم بالإخلال بالنظام العام وممارسة العنف.

وتعتقل إسرائيل بصورة شبه يومية فلسطينيين تصفهم بأنهم «مطلوبون لأجهزة الأمن، للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب الشعبي المحلي، والإخلال بالنظام العام والقيام بأعمال شغب».

قوات الاحتلال تعتقل 8 فلسطينيين في الضفة

أمريكا تؤكد تراجع الهجرة غير الشرعية من المكسيك

وزير الأمن الداخلي الأمريكي جون كيلي

واشنطن – «وكالات»: قال وزير الأمن الداخلي الأمريكي جون كيلي، إن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون إلى الولايات المتحدة من المكسيك تراجع بنسبة 40 في المئة من يناير إلى فبراير.

جاء ذلك بعد أن تولى دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة في 20 يناير متعهدا بترحيل الكثير من المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة وعددهم 11 مليونا.

وقال كيلي، في بيان إن العدد تراجع إلى 18762 شخصا في فبراير من 31578 في يناير.

كان ترامب أمر في 25 يناير بإقامة جدار على امتداد الحدود الأمريكية المكسيكية التي تمتد لمسافة 3200 كيلومتر تقريبا.

من جانب آخر ذكرت شبكة «سي إن إن» الإخبارية الأمريكية أن جون هانتسمان، حاكم ولاية يوتا السابق والمرشح الجمهوري للرئاسة في 2012، وافق على ترشيح الرئيس دونالد ترامب له أن يصبح سفيرا لبلاده في روسيا.

وعمل هانتسمان سابقا سفيرا لبلاده لدى كل من سنغافورة والصين.

وقال مسؤول رفيع المستوى في إدارة ترامب إن «اختيار الرئيس الأمريكي وقع على هانتسمان ليصبح سفيرا في روسيا لأنه بارع وقوي ويفهم ما يريده ترامب».

وفي حال تأكيد تعيينه سيكون هانتسمان واحدا من أهم السفراء الأمريكيين حيث سيقود بعثة بلاده الدبلوماسية في بلد شهدت العلاقات معه تراجعا ملحوظا في الآونة الأخيرة، وفي ظل جدل مثار حول العلاقات بين روسيا ومسؤولين في حملة ترامب الانتخابية وسط اتهامات لموسكو بالتدخل في انتخابات الرئاسة.

ألمانيا قلقة من نشر صواريخ روسية في كالينينغراد

قلق ألماني من نشر صواريخ روسية في البلطيق

برلين – «وكالات»: قال وزير الخارجية الألماني، زيغمار غابريبل، لوكالة إنترفاكس الروسية للأنباء إن «قرار روسيا نشر صواريخ إسكندر بصورة دائمة في كالينينغراد الواقعة في منطقة بحر البلطيق سيمثل نكسة للأمن الأوروبي».

وقالت روسيا في أكتوبر إنها نقلت صواريخها الباليستية ذات القدرات النووية إلى كالينينغراد وإنها نشرت نظام دفاع جوي صاروخي من نوع «إس- 400» هناك. وأضافت أن «هذا النشر جاء في إطار تدريبات روتينية لكن مسؤولين عسكريين غربيين يخشون من أن يكون ذلك بصورة دائمة».

وقال غابريبل: «إذا نشرت صواريخ إسكندر بصورة دائمة ربما يكون ذلك سببا لقلق بالغ وسيمثل ضربة للأمن الأوروبي، لذلك نحن نراقب ما يحدث في كالينينغراد باهتمام بالغ».

وتوجه غابريبل إلى موسكو في ساعة متأخرة أمس الأول الأربعاء بعد لقاء مع نظيره البولندي في وارسو.

ميانمار تتجه لتفادي تحقيق عن الانتهاكات ضد الروهينغا

أظهرت مسودة، الأربعاء، أن ميانمار تتجه لتفادي تحقيق دولي في فظائع مزعومة ضد أقلية الروهينغا، بعدما قرر الاتحاد الأوروبي عدم السعي لإجراء تحقيق في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

وقالت الأمم المتحدة في تقرير الشهر الماضي، إن قوات الجيش والشرطة ارتكبت عمليات قتل واغتصاب جماعية لمسلمي الروهينغا في ولاية راخين بشمال البلاد، وأحرقت قرى في حملة ربما تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي.

وينظر إلى إنشاء لجنة تحقيق دولية مكتملة الأركان في النتائج، على غرار تلك المشكلة لسوريا وكوريا الشمالية، على أنها اختبار للإرادة الدولية في الجلسة السنوية الرئيسية للمجلس التي تنتهي في 24 مارس.

وتشير مسودة قرار من الاتحاد الأوروبي إلى أن هذه الإرادة ربما تفشل في ذلك الاختبار، كما تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي، الذي يأخذ تاريخياً زمام المبادرة بشأن القضايا المتعلقة بميانمار في المجلس، على علم «بالطبيعة البالغة الخطورة للمزاعم والتحقيقات الحالية التي أجريت على مستوى محلي».

لكنه لم يصل إلى حد التحقيق الذي سعى إليه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد الحسين.

وأبلغ زيد المجلس في مناشدة جديدة أمس أن هناك انتهاكات جديدة في أعقاب «اضطهاد طويل الأمد» لأقلية الروهينغا المحرومة من الجنسية في ميانمار ذات الأغلبية البوذية وفوض المحكمة الجنائية الدولية بإجراء مراجعة.

وقال: «ولذلك أدعو المجلس أن يقوم على أقل تقدير بإنشاء لجنة تحقيق في العنف ضد الروهينغا خاصة خلال عمليات الأمن منذ التاسع من أكتوبر 2016».

وفر نحو سبعة آلاف شخص من ولاية راخين إلى بنجلادش منذ بدأ جيش ميانمار عملية أمنية في أكتوبر رداً على ما يقول إنه هجوم لمسلحي الروهينغا على مواقع حدودية قتل فيه تسعة من ضباط الشرطة.

مسلمو الروهينغا

أمين عام «الناتو» يدعو إلى تجنيد المزيد من النساء في الحلف

دعا أمين عام منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) ينس ستولتنبرغ، كل الدول الأعضاء بالحلف العسكري إلى تجنيد المزيد من النساء في القوات المسلحة، إضافة إلى استاد أدوار لهن في الشؤون الأمنية والدفاعية.

وقال ستولتنبرغ في حوار بمناسبة اليوم العالمي للمرأة: « سيصبح الناتو حلفا أفضل».

وأضاف ستولتنبرغ: «إذا أردنا أفضل الأشخاص لتحالفنا، فيجب أن نتأكد من تولي النساء أدواراً قيادية أكثر. لا يمكننا التجنيد من نصف السكان».

وقال: «كل حليف لديه مسؤولية وطنية في معالجة هذه القضية».

وقال إنه حتى رغم أن 40 في المئة من العاملين بحلف الناتو نساء، فإنه ليس راضياً بأي حال من الأحوال عن عدد النساء في المناصب القيادية والعملياتية.

وأضاف: «الناتو لم يعد عالما ذكوريا».

وتابع أن ربع وزراء الدفاع في الحلف نساء وهي نسبة غير مسبوقة، واصفا إياها «بخطوة كبيرة إلى الأمام».

وقال: «في حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، لم يكن سوى الرجال البيض هم من يجلسون في الأروقة هنا ويدخنون السيجار».

وأضاف: «حقيقة أن المزيد من النساء تشاركن يظهر أن التغيير ممكن حتى في المنظمات ذات الهيمنة الذكورية تقليديا مثل الناتو والقوات المسلحة بشكل عام».

ورغم أن تمثيل النساء في القوات المسلحة للدول الأعضاء بحلف الناتو وصل لأعلى نسبة، فانه بلغ 10.8 في المئة في عام 2015 حتى عدد النساء الممثلات في عمليات الناتو كان أقل من 6.4 في المئة.

وتحدث ستولتنبرغ عن الحاجة إلى كسر «دائرة مفرغة لبعض النساء اللائي يعتقدن أن هذا العالم ليس لهن، ثم أن بعض الرجال المسؤولين عن التجنيد يعتقدون أن النساء غير مؤهلات».

وفي عام 1985، أصبحت الترويج وهي موطن ستولتنبرغ أول دولة عضو بحلف الناتو تسمح للنساء بالخدمة في غواصاتها والمشاركة في كل المهام القتالية الأخرى.

وأفاد التقرير السنوي لحلف الناتو بأنه في عام 2015 أصبحت المجر (20.2 في المئة) ولاتفيا (16.2 في المئة) وسلوفينيا (16.1 في المئة) الدول الأعضاء الثلاث بالناتو التي تجند أكبر عدد من النساء في قواتها المسلحة. أما بولندا (4.3 في المئة) وإيطاليا (4.1 في المئة) وتركيا (0.9 في المئة) لديها أقل مشاركة من جانب النساء في القوات المسلحة، بحسب التقرير.

عناصر من قوات الناتو

رئيسة وزراء أسكتلندا ترى خريف 2018 موعداً «منطقياً» لاستفتاء الاستقلال

رئيسة وزراء أسكتلندا نيكولا ستيرجن

قالت رئيسة وزراء أسكتلندا نيكولا ستيرغن، في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي.سي) إن خريف 2018 سيكون موعداً «منطقياً» لأي استفتاء ثان على استقلال أسكتلندا.

وذكرت ستيرغن أنها ستدفع الأمور «في الاتجاه الذي اعتقد أنه في صالح البلاد» لكن لم يتخذ قرار نهائي بعد فيما يتعلق بإجراء مثل هذا الاستفتاء.

وانتخبت ستيرغن رئيسة للوزراء في 2014 بعد استفتاء رفض فيه الأسكتلنديون الانفصال عن المملكة المتحدة، وتقول منذ فترة إنها ستسعى لمنح الأسكتلنديين تصويتا ثانيا إذا ما أجبروا على «خروج صعب من الاتحاد الأوروبي» يحرمهم من دخول السوق الأوروبية الموحدة ومن حرية حركة العمالة.